
تقرير ظل (تسليط الضوء)

للتقرير الوطني الطوعي حول أهداف التنمية المستدامة

الأردن - تموز 2022



مقدم من:

جمعية النساء العربيات

جمعية تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان

رشيد - الشفافية الدولية

محامون بلا حدود

مركز العدل للمساعدة القانونية

مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

مركز حماية وحرية الصحفيين

تنسيق:

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

3	تقديم
5	الهدف الأول: القضاء على الفقر
6	الهدف الثاني: القضاء على الجوع
7	الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين
10	الهدف الثامن: تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير العمل اللائق
14	الهدف العاشر: الحد من انعدام المساواة
15	الهدف 16: السلام والمؤسسات القوية
18	الطريق إلى الأمام
20	المراجع

التزمت الحكومة الأردنية عام 2015 بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وأعد الأردن الاستعراض الوطني الطوعي الأول (VNR) في المنتدى السياسي رفيع المستوى في تموز/ يوليو 2017. وبعد خمس سنوات، يقدم الأردن المراجعة الوطنية الطوعية الثانية في جلسة تموز/ يوليو 2022. وكجزء من المنتدى السياسي رفيع المستوى، ستمكن منظمات المجتمع المدني في البلدان قيد المراجعة من تقديم تقييماتها للتقدم المحرز في مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

في الأردن، تعاونت بعض منظمات المجتمع المدني في إعداد تقرير ظل (تسليط الضوء) على التقرير الوطني الطوعي الخاص بالأردن. سيكمل هذا التقرير المناقشة حول تنفيذ أجندة التنمية العالمية 2030 في الأردن. بالنظر إلى خبرة منظمات المجتمع المدني المشاركة، يركز تقرير الظل (تسليط الضوء) هذا على عدد من الأهداف تتمثل في "القضاء على الفقر" (الهدف 1)، والقضاء على الجوع (الهدف 2)، والمساواة بين الجنسين (الهدف 5)، والعمل اللائق والنمو الاقتصادي (الهدف 8)، والحد من عدم المساواة (الهدف 10)، والسلام والعدل والمؤسسات القوية (الهدف 16)، والشراكات (الهدف 17).

بتوقيعها على أجندة 2030، ألزمت الحكومات نفسها بـ "عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب"، والقضاء على الفقر، والحد من عدم المساواة، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام في مجتمع سلمي. شكل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 تحدياً عندما تم التوقيع على جدول الأعمال في عام 2015، ويبقى التحدي الذي فرضته جائحة Covid-19 حيث ضربت الاقتصاد العالمي بشدة، وأدت إلى فقدان الوظائف في جميع أنحاء العالم، ودفع الحكومات على التصرف بسرعة وبشكل غير مدروس أو شامل. وفي عام 2022، هزت الحرب الروسية في أوكرانيا النظام العالمي الجيوسياسي، وأدت، بشكل ملموس، إلى نقص الغذاء العالمي.

تعتبر الحكومة الأردنية هذه التطورات العقبية الرئيسية أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي حين أنه صحيح أن الأردن لم يكن بمنأى عن هذه التحديات العالمية، إلا أن الاختلالات التنموية والاقتصادية المزمنة في الأردن تفاقمت ببساطة بسبب هذه التطورات ولكنها لم تكن سببها فقط.

منذ تأسيس الدولة تقريباً، عانى الأردن من اختلالات اقتصادية مزمنة. مثل عجز الموازنة العامة ومديونية الدولة العامة، مما أدى إلى ارتفاع مستويات الفقر والبطالة. وفقاً لذلك، ظل الأردن تحت مظلة برامج إعادة هيكلة صندوق النقد الدولي بشكل متقطع منذ عام 1989، وحتى عام 2022، حصل الأردن على تسعة قروض من صندوق النقد الدولي. وفي عام 2020، دخل الأردن في برنامج مدته أربع سنوات مع صندوق النقد الدولي الذي سيحول في النهاية 1.3 مليار دولار إلى الأردن، وقد تم زيادته منذ ذلك الحين بسبب تأثير جائحة Covid-19 على الاقتصاد¹.

وكما هو الحال مع أي قروض من صندوق النقد الدولي، فُرضت شروط على الأردن لتنفيذ تدابير التقشف غير الاجتماعية، وإعادة هيكلة القطاع العام (المزود الرئيسي للتوظيف في الأردن) وتعديل أنظمة الضرائب والحماية الاجتماعية، مع ما يترتب عليه من عواقب سلبية على شمولية النمو الاقتصادي.

إلى جانب مطالبات مؤسسات التمويل الدولية الأخرى للإجراءات الاقتصادية التي تقوم على السياسات التقشفية، فإن هذه المطالب هي التي وجهت بشكل مباشر أو غير مباشر السياسات الاقتصادية الأردنية، دون معالجة المشاكل الاقتصادية الداخلية التي تؤثر على الحياة اليومية لغالبية

الأردنيين. لقد أثرت اجراءات التقشف هذه سلباً على معدلات البطالة، وأثقلت كاهل الفقراء، وأثرت بعض هذه السياسات سلباً على تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة 2030. فقد أدت إلى انخفاض الطلب المحلي وبالتالي خفض النمو الاقتصادي. وقد جعلت التطورات الجيوسياسية الأوضاع أسوأ، على الرغم من وجود بعض الإنجازات.

يأتي التقرير الوطني الطوعي للأردن هذا العام في وقت حرج، حيث ما زالت عواقب جائحة Covid-19 وتباطؤ النمو الاقتصادي وتراجع الاهتمام الدولي بأزمة اللاجئين السوريين والتطورات السياسية الداخلية، ما زالت تضعف فرص تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي ظل وتيرة الإنجاز الحالية، لن يحقق الأردن العديد من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. فوتيرة التنفيذ في بعض المجالات ليست بطيئة فحسب، وإنما تتراجع أيضاً.

فيما يتعلق بغالبية أهداف التنمية المستدامة التي تمت مناقشتها في هذا التقرير، لم يتحسن الوضع على مدى السنوات الخمس الماضية فحسب، بل تراجع بشكل ملحوظ. ويمكن أن يساعد التركيز المتجدد على الأهداف التي حددتها أجندة التنمية العالمية 2030 الأردن على العودة إلى المسار الصحيح لتوفير الرخاء للمواطنين، ومناخ سياسي يتسم بالشراكة والتوافق. والأهم من ذلك؛ هناك حاجة إلى عملية صنع قرار تشاركية أكثر مع زيادة المساءلة وإشراك المجتمع المدني والجمهور الأردني فيما يتعلق بتنفيذ السياسات الاقتصادية الهادفة إلى تحسين سبل عيش الأردنيين.

يسلط هذا التقرير الضوء على الإنجازات والتحديات التي واجهها الأردن، وما يزال يواجهها، في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030.

الأردنيون الآن أكثر عرضة للفقر مما كانوا عليه قبل خمس سنوات، ولن يتحقق القضاء على الفقر في أي وقت قريب، إذ قدرت الإحصاءات الرسمية عدد سكان الأردن في عام 2017 بنحو 9.5 مليون نسمة،² وفي غضون خمس سنوات نما عدد السكان بنسبة 15% تقريبا وتجاوز 11 مليونا.³ يتوقع أحد السيناريوهات التي قدمتها دائرة الإحصاءات العامة أن حجم السكان سيبلغ 19.04 مليون بحلول عام 2050. وهذا النمو المتسارع بسبب الهجرة وتحركات اللاجئين والعوامل الديموغرافية، مقترنا بالاختلالات الاقتصادية المستمرة، يعني أن الأمر أصبح أكثر صعوبة بالنسبة للاقتصاد لإعالة جميع سكان الأردن.

حيث إن 55.8 بالمئة من العمال المسجلين في مؤسسة الضمان الاجتماعي (SSC) يكسبون 500 دينار أردني (700 دولار أمريكي) وأقل شهريا،⁴ مع حد أدنى للأجور يبلغ 260 دينارا أردنيا (ما يعادل 370 دولارا)، وهو غالبا لا يكفي لتغطية تكاليف المعيشة، حيث تقدر تكاليف المعيشة للأسرة المكونة من خمسة أفراد بـ 480 دينارا أردنيا شهريا،⁵ وتشير التوقعات إلى أنها ارتفعت خلال السنتين الماضيتين بتأثير من جائحة كورونا والحرب الروسية في أوكرانيا. حيث إن أحدث البيانات الصادرة في عام 2018 بعد فترة وجيزة من آخر تقرير للمراجعة الوطنية حول مستويات الفقر في الأردن تقدر أن 15.7 بالمئة يعيشون تحت خط الفقر الوطني،⁶ وأشارت مصادر حكومية أنها ارتفعت جراء جائحة كورونا ووصلت إلى 24.1 بالمئة.⁷

أشار تقرير المراجعة الوطني لعام 2017 وأجندة الأردن لعام 2025، خطت الحكومة لتقليل الفقر في الأردن إلى 8 بالمئة بحلول عام 2025. ومع ذلك، لم تنخفض معدلات الفقر المقاسة من عام 2010 (14.4%) كما أنها ليست قريبة من نسبة 8 بالمئة المستهدفة أخيرا.⁸ وتشير دراسة استقصائية شاملة إلى أن 66.2% من الأردنيين يعتبرون دخلهم "منخفضا" أو "منخفضا جدا".⁹ حيث يُعتبر الأردنيون الآن أكثر عرضة للفقر مما كانوا عليه قبل خمس سنوات، كما لن يتحقق القضاء على الفقر في وقت قريب. ويؤدي التضخم إلى تفاقم الوضع إلى حد كبير، ففي عام 2021 وحده، ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بمعدل 2.3 بالمئة. ومن المرجح أن يرتفع التضخم أكثر، حيث يتوقع البنك المركزي الأردني أن يبلغ معدل التضخم الإجمالي 3.8% لعام 2022،¹⁰ بالنظر إلى ارتفاع الأسعار العالمية للسلع والغذاء،¹¹ ومن المتوقع أن تدفع خطط الحكومة التي أعلنت مؤخرا بعدم زيادة الأجور ورفع أسعار المشتقات النفطية لأكثر من مرة إلى زيادة أعداد الفقراء بشكل ملموس.

الهدف الثاني: القضاء على الجوع

يتلازم الفقر والجوع معاً، وذكرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) في تقريرها "حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم" أن عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في الأردن بلغ مليون شخص في عام 2020، أو ما يقرب من 10% من عدد سكان الأردن، وهو ما يقارب ضعف معدل الفترة المشمولة بالتقرير 2004-2006.¹²

ربطت تقديرات برنامج الغذاء العالمي (WFP) والبنك الدولي منذ عام 2020 ما يقرب من نصف سكان الأردن بأنهم "عرضة لانعدام الأمن الغذائي".¹³ وسوف يؤدي الارتفاع الأخير في أسعار المواد الغذائية إلى تفاقم هذا الوضع،¹⁴ ويعتمد الأردن على الواردات الغذائية وأسواق الغذاء الدولية المتقلبة لتلبية احتياجاته نظراً لانخفاض إنتاج الغذاء المحلي في الأردن. كما يواجه إنتاج الغذاء المحلي تحديات تتعلق بشح المياه، وموجات الجفاف المتكررة بسبب التغير المناخي، بالإضافة إلى انتشار كوفيد-19 الذي شهد توقفاً في التجارة العالمية. في تشرين أول / نوفمبر 2021، صرحت سلطة وادي الأردن أن الإنتاج الزراعي قد يشهد انخفاضاً بنسبة 50% مقارنة بالعام السابق. ومن بين التحديات المالية في زراعة الأراضي، يخشى العديد من المزارعين الخسائر في حالة إعادة حظر التصدير كما حدث في عام 2020. وعالجت الحكومة هذه القضايا من خلال الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية بالإضافة إلى الاستراتيجية الوطنية للمياه، وكلتا الاستراتيجيتين المذكورتان في تقرير المراجعة الوطنية الطوعية الأخير كجزء من رؤية الأردن 2025. ومع ذلك، لم يتم ملاحظة أي تحسينات ملحوظة، حيث ما تزال مؤشرات انعدام الأمن الغذائي مرتفعة.

يأتي ذلك على الرغم من جهود الحكومة التي تبنت أول استراتيجية وطنية للأمن الغذائي للأعوام 2021-2030 المذكورة في الرسائل الرئيسية للحكومة لهذا التقرير الوطني الطوعي. وتهدف الاستراتيجية إلى حماية سكان الأردن من انعدام الأمن الغذائي وضمان الحصول على إمدادات غذائية آمنة ومستقرة ومغذية وبأسعار معقولة في جميع الأوقات بحلول نهاية عام 2030.

الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين

في معظم مؤشرات النوع الاجتماعي الدولية، يحتل الأردن مرتبة متدنية للغاية على الرغم من الجهود والسياسات لزيادة المساواة بين الجنسين، والأهمية التي توليها الحكومة لهذا الموضوع في رسائلها الرئيسية بشأن تقرير المراجعة الوطنية الطوعية. يضع أحدث مؤشر للتنمية المرتبط بنوع الجنس (GDI¹⁵) الأردن في أدنى خمس للمساواة بين 166 دولة، بقيمة GDI البالغة 0.868. كما كان مؤشر عدم المساواة بين الجنسين (GII¹⁶) في الأردن بقيمة 0.45، حيث احتل المرتبة 109 من أصل 162 دولة في عام 2019، ويسلط كلا التقريرين الضوء على التناقض الكبير بين التحصيل العلمي للمرأة والمشاركة الاقتصادية والسياسية.

كما صنف التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين (2021)¹⁷ الأردن في المرتبة 131 من بين 156 دولة بتحقيقه الدرجة 0.638. وتشير هذه النتيجة إلى تحسن ملحوظ مقارنة بتقرير عام 2020 عندما احتل الأردن المرتبة 138 وحقق نتيجة إجمالية بتحقيقه درجة قدرها 0.623¹⁸.

وبالرغم من ذلك، ونظرا لإضافة المزيد من البلدان في الترتيب والانحدار في ترتيب بلدان أخرى، فقد وصف الخبراء هذه الدرجات السابقة بأنها "لا تعكس الواقع"¹⁹ في حين بقيت درجة التحصيل العلمي كما هي، شهد الأردن انخفاضا كبيرا في المؤشر الفرعي للصحة والبقاء (تراجعا من المرتبة 103 إلى 145) دولة، وكذلك شهد تراجعا في التمكين السياسي (من المرتبة 113 إلى 144) دولة. كما تراجعت مشاركة المرأة في البرلمان والحكومة في السنوات الأخيرة، مع وجود عدد أقل من النساء في المناصب الوزارية والنساء المنتخبات للبرلمان،²⁰ وخاصة مع إدخال نظام الحصص (الكوتا) للمشاركة السياسية للمرأة.²¹ ويظهر الجدول أدناه درجات أقل في المؤشرات الفرعية الأخرى للتصنيف العالمي للفجوة بين الجنسين، وبخاصة فيما يتعلق بالتمكين السياسي للمرأة والانخفاض المقلق في صحة المرأة وبقائها على قيد الحياة. وقد تفاقم الفجوة بين الجنسين في هذه المجالات مما أدى إلى إضعاف الإنجازات في مجال التعليم.

جدول: تصنيفات الأردن العالمية للفجوة بين الجنسين

فهرس فرعي	النتيجة	الترتيب من أصل 156
المشاركة الاقتصادية والفرص	0.538 (ارتفعت من 0.408 في عام 2019)	133 (ارتفاعاً من 145 في عام 2019)
التحصيل العلمي	0.991 (نفس القيمة من عام 2019)	84 (هبوطاً من 81 في عام 2019)
الصحة والبقاء	0.975 (هبوط من 0.971 في عام 2019)	145 (هبوطاً من 103 في عام 2019)
التمكين السياسي	0.066 (هبوط تقريباً 50% من 0.121 في عام 2019)	144 (هبوطاً من 113 في عام 2019)

Sources: https://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2021.pdf, https://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2020.pdf

ورغم تميز النساء بمستوى تعليمي عالٍ، إلا أن مشاركتهن في سوق العمل ما تزال منخفضة للغاية، وخلال جائحة Covid-19 كانت النساء أول من اضطر إلى التخلي عن وظائفهن، أو العمل بدوام جزئي لتحمل العبء الأكبر في رعاية أسرهن، وتتطلب هذه المواقف المزيد من العمل المنزلي، والمزيد من أعمال النظافة والعناية بالمرضى وكبار السن بسبب الوباء، كما أضاف إغلاق المدارس أعباءً أخرى على كاهل النساء اللاتي تحملن أيضاً المسؤولية الرئيسية لضمان استمرار تعليم أطفالهن.

كما تبين أن العودة إلى سوق العمل أصعب على النساء منها على الرجال: فبينما ظل معدل البطالة للذكور مستقرًا بين الربع الثالث من العام الوبائي لعام 2020 والربع نفسه من عام 2021، ارتفعت بطالة الإناث بمقدار 2.8%.²² حيث بدأت معدلات المشاركة الاقتصادية للمرأة في الانخفاض تدريجياً من 14.9% إلى 13.7% في أوائل عام 2022.²³

وهذا يشير إلى أن غالبية النساء اللاتي انسحب من سوق العمل خلال فترة كورونا لم يعدن، خلافاً لنظرائهن من الرجال، كما لم يؤد التعليم والعمل عن بعد في الأردن بسبب الوباء إلى تحسين المساواة بين الجنسين. أدت الكثير من هذه الإجراءات إلى زيادة أعمال الرعاية للنساء اللاتي اضطررن للتخلي عن الوظائف الرسمية للاهتمام بأسرهن، بسبب عدم وجود دعم للعمل الرسمي للمرأة.²⁴ حيث لجأت النساء وبشكل متزايد إلى العمل المؤقت والعمل غير الرسمي، مما قد يشجع على المشاركة الاقتصادية، لكنه لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين جودة الوظائف، أو زيادة الأجور وتحقيق وضع أفضل للنساء.²⁵ حيث إن هناك 78.7% من النساء الحاصلات على درجة البكالوريوس لسن في وظائف رسمية (معدل بطالة النساء الإجمالي 31.5%) وهو ما ينذر بالخطر.

وفي ذات الوقت تحصل النساء اللواتي يعملن في وظائف منظمة على أجور أقل من نظرائهن من الرجال إذا تساوت قيمة العمل. وتختلف في ذلك التقديرات الخاصة بفجوة الأجور بين الجنسين حسب الدراسة التي تم الرجوع إليها، حيث يقدر تقرير صادر عن البنك الدولي (تسهيلات النوع الاجتماعي في المشرق) فجوة الأجور بنسبة 17%.²⁶ وتقدر بيانات دائرة الإحصاءات العامة الأردنية فجوة الأجور بـ 13.6% في القطاع العام و14.2% في القطاع الخاص. كما تبين أن الفجوة تميل إلى أن تكون أعلى في القطاعات التي تتركز فيها النساء، مثل قطاع الصحة بما نسبته (31.8%) وقطاع التعليم الخاص بما نسبته (30.2%). في حين أن نصف العاملات مصنفات علي أنهن متخصصات، فإنهن يتقاضين أجوراً أقل من أجور الرجال المتخصصين بفجوة تقارب 19.1%.²⁷ يأتي ذلك على الرغم من حقيقة أن الأردن، في عام 2017، أصبح أول دولة عربية تنضم إلى التحالف الدولي للمساواة في الأجور (EPIC) واعتمد نصاً قانونياً يجعل المساواة في الأجور بين الرجال والنساء إلزامية في قانون العمل عام 2019.²⁸

ولم يكن للعديد من الاستراتيجيات والسياسات، مثل خطة عمل التمكين الاقتصادي للمرأة لعام 2019 واللجان الوطنية، سوى تأثير محدود فقط. كما لم ينضم الأردن، أو يرفع تحفظاته، على الاتفاقيات الدولية المتبقية المتعلقة بحقوق المرأة. وعلووة على ذلك، لم يغير الأردن قوانينه وسياساته فيما يتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وسجل عدة تحفظات على الاتفاقية.²⁹

كما لم يتحسن الوضع لجهة المشاركة السياسية للمرأة في السنوات الأخيرة، على الرغم من اعتماد حصة للنساء في البرلمان (15 من 130). كما لم تتح للمرأة على مستوى المحافظات والمحليات فرصة الفوز بمقاعد في أي من الانتخابات الأخيرة (البرلمان والمجالس المحلية) خارج هذه الكوتا.

ويواصل الإطار القانوني التمييز ضد المرأة في الأردن، بما في ذلك قانون الأحوال الشخصية وقانون الجنسية. في حين أن الإضافة الأخيرة "للمرأة الأردنية" إلى الدستور لديها القدرة على زيادة دور المرأة، بينما لم يدرج عدم التمييز بين الرجال والنساء في الدستور بموجب المادة السادسة.

ومع ذلك، تم تحقيق بعض الإنجازات، ففي عام 2017 ألغى الأردن نصوصاً قانونية ينص على أنه طالما أن المغتصبين يتزوجون ضحاياهم فلن يتعرضوا للعقاب.³⁰ ولسوء الحظ، ارتفعت حالات زواج الأطفال لأول مرة منذ سنوات أثناء الوباء.³¹ بالإضافة إلى ما سبق، كشف الوباء عن تحديات أخرى لرفاهية المرأة وسلامتها، حيث أدت عمليات الإغلاق المطولة والقيود الأخرى المفروضة على حرية حركة النساء إلى زيادة العنف المنزلي ضد كل من النساء والأطفال، الذين لم يتمكنوا في نفس الوقت من الوصول إلى الخدمات لضحايا العنف المنزلي بسبب الإغلاق الشامل. كما ذكر المجلس الأعلى للسكان في تقريره السنوي لوحدة حماية الأسرة ان الأردن قد شهد "زيادة كبيرة" في معدلات العنف الأسري في عام 2020، حيث تم تسجيل 54743 حالة في ذلك العام.³² كما فقدت العديد من النساء مشاركتهم في تنظيم الأسرة والفحوصات الصحية لأن الإغلاق قلل من إمكان وصولهن إلى خدمات الصحة الإنجابية.

تُظهر هذه الأرقام والمؤشرات أن الأردن يتقدم خطوة واحدة إلى الأمام وخطوتين إلى الخلف عندما يتعلق الأمر بالمساواة بين الجنسين وسلامة ورفاهية المرأة، حيث لم تتحسن المساواة بين الجنسين بشكل ملحوظ، على الرغم من أن الحكومة "تعتقد أن الهدف الخامس هو في صميم عملية التنمية الشاملة والمستدامة بجميع أبعادها".³³ لتظهر الحاجة إلى جهد مشترك من جميع الجهات الحكومية والمجتمعية لضمان المساواة بين الجنسين.

الهدف الثامن: تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير العمل اللائق

بقيت معدلات النمو الاقتصادي في الأردن في حالة تباطؤ بما نسبته 2%³⁴ تقريبا في السنوات العشر الأخيرة، وبعد أن رفعت الحكومة معظم قيود Covid-19 في عام 2021 حدث ارتفاع طفيف، إذ ارتفع معدل النمو الاقتصادي خلال الربع الأول من العام الجاري 2022 بنسبة 2.5 بالمئة، ويمثل هذا تباطؤا كبيرا في العقد الماضي مقارنةً بالنصف الثاني من العقد الذي سبقه والذي شهد نمو اقتصاديا متوسطا بما نسبته 6.5 بالمئة. وقد ساهمت السياسات الضريبية غير العادلة في اضعاف قدرات الاقتصاد الوطني على النمو، إذ تبلغ نسبة الإيرادات الضريبية غير المباشرة حوالي 72 بالمئة، الى جانب السياسات الاستثمارية المقيدة، الى جانب سياسات اجور ضاغطة الى اضعاف الطلب المحلي باعتباره أحد أهم محركات النمو الاقتصادي.

كما لا تزال معدلات البطالة في الأردن مرتفعة، وازدادت بسبب جائحة Covid-19، حيث جرى تسريح العديد من الموظفين. وخلال الربع الأول من عام 2022، بلغ معدل البطالة نحو 22.8 بالمئة، وذلك بمعدلات أعلى بين فئة الشباب الذين تُراوح أعمارهم بين 15 و24 عاما (47.7%) والنساء (31.5%). وينتج عن ذلك معدل مشاركة اقتصادية يبلغ 33.7% فقط، مع وجود تفاوتات شديدة بين الإناث (13.7%) والذكور (53.2%) من أفراد القوى العاملة. الحاصلون على درجة البكالوريوس فأعلى، الذين هم أكثر عرضة للبطالة (78.7% للإناث و24.6% للذكور).³⁵

لقد ازادت معدلات البطالة بشكل ملحوظ في جميع فئات المجتمع على مدى السنوات الخمس الماضية، بسبب ضعف السياسات الاقتصادية وضعف سياسات التشغيل وأخيرا تداعيات جائحة كوفيد-19. وفي عام 2021، كشفت الحكومة الأردنية عن "برنامج الأولويات الاقتصادية الحكومية"³⁶ لتوفير خريطة طريق للانتعاش الاقتصادي بعد جائحة كوفيد-19. ويركز على ثلاثة أهداف رئيسية: 1. تمكين القطاع الخاص من خلق فرص عمل للأردنيين. 2. تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية. 3. زيادة الصادرات الوطنية من السلع والخدمات.

وتهدف الحكومة إلى دعم هذه الأهداف من خلال تنفيذ تدابير لتحسين بيئة الأعمال والاستثمار، وتعزيز المنافسة وزيادة فرص العمل ودعم ما يسمى بالقطاعات ذات الأولوية (السياحة وتكنولوجيا المعلومات والزراعة والصناعة). ومع ذلك، كما هو الحال مع الاستراتيجيات والأولويات الأخرى التي قدمتها الحكومات المتعاقبة، فإن آثار برنامج الأولويات الاقتصادية لم تظهر بعد على أرض الواقع.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤشرات الوطنية بدأت في التحسن بشكل طفيف في بعض المجالات، مثل الصادرات التي زادت بما نسبته 29.3% بين الربع الأول من عام 2021 والربع نفسه في عام 2022.³⁷ وكذلك الحال فيما يتعلق بالعجز في الموازنة الذي من المتوقع أن ينخفض هذا العام.³⁸ ومع ذلك، فقد تبنى هذا البرنامج نهجا لتعزيز النمو الاقتصادي وإيجاد المزيد من فرص العمل لمواجهة البطالة المتزايدة من خلال إضعاف شروط العمل. كما تم الإعلان عن مراجعة قوانين العمل والضمان الاجتماعي لتقليل تكاليف التوظيف على أصحاب الأعمال، ما سيؤدي إلى مزيد من التراجع في معايير العمل المختلفة في الأردن.

وبالمثل، فإن "رؤية التحديث الاقتصادي الأردني" التي أعلنت أخيرا، لا تقدم حتى الآن سوى الخطوط العريضة للأفكار والسياسات. بالإضافة إلى ذلك، لا تشمل الرؤية جوانب مهمة تحتاج إلى إصلاح، مثل السياسات الضريبية وسياسات الأجور وسياسات العمل. ومع ذلك، نظرا لأنه تزامن مع وقت كتابة هذا التقرير، لم تعلن الحكومة بعد عن الخطة التنفيذية لتطبيق رؤية التحديث الاقتصادي لها، حيث ستكون خطوة في الاتجاه الصحيح، إن منظمات المجتمع المدني الأردني التي أعدت هذا التقرير مستعدة لدعم الحكومة في تحقيق أهدافها في ظل هذه الرؤية على الرغم من عدم اشراكها في

عملية صياغتها، باعتبارها الحد الأدنى المطلوب لوقف تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأردن.

وفي دراسة حديثة أجريت لـ 129 منظمة من منظمات المجتمع المدني في الأردن، ذكر 47% من المشاركين في الاستطلاع مخاوفهم بشأن الوضع الاقتصادي كأحد أعلى أولوياتهم، بينما ذكر 38% البطالة، والفقر 38% أيضا. بالإضافة إلى ذلك، شارك الشباب والشابات في مناقشات مجموعات التركيز التي أجريت مع 127 شابا في عدة محافظات في الأردن، مخاوفهم بشأن نقص فرص العمل، وبخاصة تلك التي توفر ظروف عمل لائق وأجورا عادلة، كما وذكر نفس المشاركين أنهم يشعرون بعدم الارتياح بشأن المستقبل ويواصلون البحث في الخارج عن فرص الدراسة والعمل.³⁹

ويدعم ذلك استطلاع أُعدَّ للأردنيين على مستوى الدولة أُجري في أواخر عام 2021، حيث سئلوا عن تصورهم لحالة الاقتصاد الأردني عن العام السابق وتوقعاتهم للمستقبل، وأشارت نتائج الاستطلاع أن ما يقرب من ثلثي الأردنيين بما نسبته (66.1%) يصفون الوضع الاقتصادي الحالي في الأردن بأنه "سيء للغاية"، بينما وصفه أكثر من ربع المواطنين بأنه "سيء" وبما نسبته (26.1%)، بينما أشار أقل من 2% من المواطنين إلى أنها كانت "ممتازة" أو "جيدة" على التوالي. كما وصف ثلاثة أرباع الأردنيين وبما نسبته (72.2%) الوضع الاقتصادي الحالي، اعتبارا من أواخر عام 2021 بأنه "أسوأ" مما كان عليه في عام 2020، وتوقع ثلثاهم (63.2%) تدهور الوضع الاقتصادي في العام المقبل.⁴⁰

بالإضافة إلى ما سبق، ما تزال الحماية الاجتماعية في الأردن غير متماسكة، حيث إن نحو نصف القوى العاملة في الأردن غير مسجلين في مظلة الضمان الاجتماعي وأي نظم حماية أخرى. كما وتعالج الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية 2019-2025 بعض الثغرات التي تترك غالبية العمال الأردنيين خارج شبكة الحماية الاجتماعي. كجزء من الاستراتيجية، تقوم لجان المراقبة والتقييم بانتظام بتقييم التقدم ليشمل المزيد من العاملين في خطط الحماية الاجتماعية، ويعتبر هذا الجهد الحكومي مهما وحيويا لمستقبل الأردن وله القدرة على المساهمة في القضاء على الجوع والفقر.

مع ذلك، أشارت دراسة أجريت عام 2021 حول تأثير الاستراتيجية، إلى أن تنفيذها يتخلف عن مستوى الطموح المأمول. إلا أن عام 2019 (وهو عام نشر الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية) شهد تحولا في سياسات الحماية الاجتماعية؛ ففي ذلك العام بدأت التعديلات التي أدخلت على قانون الضمان الاجتماعي في استبعاد الشباب الذين تقل أعمارهم عن 28 عاما والذين يعملون في قطاعات معينة (تكنولوجيا المعلومات والزراعة والسياحة وغيرها - "القطاعات ذات الأولوية" المذكورة أعلاه) من التأمين ضد الشيخوخة.

وفي ذات السياق، تم إجراء تعديلات على قانون العمل في عام 2019 باتجاه معاكس لالتزامات الأردن الدولية تجاه معايير العمل اللائق، إذ تم إضافة المزيد من القيود على حرية التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية للعاملين، من خلال تركيز صلاحيات إقرار التصنيف المهني التي يتم بموجبه تأسيس النقابات العمالية بقرار من وزير العمل نفسه، بعد أن كان قرار التصنيف المهني منوط باللجنة الثلاثية. كذلك تم حرمان العاملين الذين ليس لديهم نقابات عمالية من إجراء مفاوضة جماعية مع أصحاب الأعمال.

لا تزال التشريعات الأردنية قاصرة إزاء الحد من العمل الجبري حيث لا يجرم القانون العمل الجبري ما لم يرقى إلى مستوى الاتجار بالبشر، وما زال القضاء الأردني يتعامل مع قضايا العمل الجبري كقضايا عمالية. ورغم إصدار قانون منع الاتجار بالبشر المعدل لعام 2021 فلا يزال عنصر حماية الضحايا يقتصر على وجود مأوى واحد وهو مأوى كرامة التابع لوزارة التنمية الاجتماعية الذي يمنح حماية مؤقتة للضحايا حيث إن الضحايا يتواجدون داخله فقط لشهرين، كذلك هنالك ضعف في خدمات الدعم

النفسي أو الاجتماعي أو القانوني لضحايا الاتجار بالبشر، كما لا يوجد أي نص على منح الضحية إقامة وتصريح عمل مؤقت.

بالنسبة للعمال المهاجرين لا يزال يستمر تطبيق نظام الكفالة في الأردن على أرض الواقع دون النص عليه في الأنظمة والتعليمات من خلال ربط العامل بصاحب العمل بحيث لا يستطيع العامل المصري مغادرة الأردن دون الحصول على مخالصة من صاحب العمل. كذلك تشترط التعليمات عدم تغيير العامل لصاحب العمل دون موافقة صاحب العمل الأول الأمر الذي أدى إلى زيادة ممارسات العمل الجبري.

ولا يزال العديد من العمال المهاجرين يتعرضون للعديد من الانتهاكات اللفظية والجسدية والجنسية على يد بعض أصحاب العمل، وخاصة عاملات المنازل اللواتي قد تفرض عليهن الإقامة قسراً في مكان العمل. ولا يزال العديد من العمال المهاجرين يعانون من ظروف عمل غير عادلة من حيث طول ساعات العمل والحرمان من يوم الراحة الأسبوعية والإجازة السنوية، كما لازالت ممارسة حجز وثائق السفر قائمة، وعادة لا تتم معاقبة من يحجز الوثائق إذا قام بتسليمها.⁴¹

ويتم إصدار قرارات إبعاد ضد العمال المهاجرين بشكل تعسفي وعشوائي، فقد أصبح قرار الإبعاد يصدر بشكل تلقائي وروتيني، حيث يتم التنسيب بإبعاد أي عامل مهاجر يتم توقيفه من قبل الجهات المعنية، وهو يبعد سواء كان يحمل إذن إقامة أو لا يحمل، رغم أن صاحب العمل وحده من له الحق باستصدار تصاريح العمل وإذن الإقامة. كما أن هنالك العديد من الممارسات الشائعة التي تقدم السلطات العامة في الأردن عليها في علاقتها مع العمال المهاجرين تتمثل في احتجازهم الإداري بصورة تعسفية، ودون إخبارهم بحقوقهم القانونية أو سبب توقيفهم. فقد لوحظ أن هناك نمطاً منهجياً تتبعه السلطات العامة؛ وبالأخص الحكام الإداريين وبالتنسيق مع مديرية الأمن العام، باحتجاز العمال المهاجرين إدارياً بصورة تخالف القانون الأردني واتفاقيات حقوق الإنسان،⁴² ويستغرق التقاضي مدداً طويلة قد تمتد لسنوات، كما لا يتوافر مترجمون أكفاء في المحاكم.

وإزداد معدل الصعوبات والانتهاكات التي يواجهها العمال المهاجرين والذي يعتبرون من الفئات الهشة من المجتمع بسبب جائحة كورونا حيث اتخذت الحكومة الأردنية عدداً من الإجراءات للحد من انتشار فيروس كورونا أهمها: حظر التجول والتنقل الكامل بعد تفعيل قانون الدفاع رقم (13) لسنة 1992 في الـ 21 من آذار 2020، باستثناء بعض القطاعات الحيوية، كما قامت الحكومة لاحقاً بإعلان سلسلة من القرارات لتقديم إعانات للعمال والفقراء وعمال المياومة وكبار السن، لتعويضهم عن الضرر الذي لحق بهم بسبب هذه الإجراءات، فساهمت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، من خلال أوامر الدفاع 1،9،14،15،18،24، بحماية العاملين والمنشآت في القطاع الخاص ب (13) برنامجاً لكن ضمن فترة مؤقتة وبنسب محددة.

إلا أن هذه الإجراءات سواء الصادرة عن مؤسسة الضمان الاجتماعي أو صندوق المعونة الوطنية استثنت العمال المهاجرين واللاجئين إلا من خلال برامج محدودة، بالرغم من تسجيل هذه الفئات حال عملها في مظلة الضمان الاجتماعي ولهم رصيد كما لغيرهم من الأردنيين، إلى جانب ذلك إن هذه الفئة متضررة أيضاً كما الأردنيين والضرر مضاعف لأنهم من الفئات المستضعفة أولاً ويجري استغلالهم من حيث الأجور المتدنية وبيئة العمل غير اللائقة، إلى جانب وجود فئة منهم لا تعمل وفي صفوف البطالة لعدم امتلاكها ذلك الحق.

أما بالنسبة للأطفال، فقد غيرت الجائحة الكثير في حياة الأطفال في مجالات متعددة أهمها التعليم وعمل الأطفال. فعلى الرغم من عدم توفر أي بيانات رسمية، إلا أن المشاهدات الميدانية تظهر أن نسب عمل الأطفال ازدادت بشكل كبير بسبب الجائحة خاصة ضمن الأسر الأكثر هشاشة وعائلات

عمال المياومة التي لجأت إلى تبني أساليب تكيف سلبية مع التغييرات الحاصلة على أوضاعها الاقتصادية بما في ذلك الدفع بأطفالهم إلى العمل وبحسب ورقة موقف أعدتها جمعية تمكين وحملت عنوان "تأثير فيروس كورونا على التعليم وعمل الأطفال في الأردن" فإن الوضع الاقتصادي لعائلات الأطفال العاملين، هو من غير موافقهم.

وهناك أشكال مختلفة لعمل الأطفال، حيث اعتبر الإطار الوطني للحد من عمل الأطفال والتسول تسول الأطفال واحداً من أسوأ أشكال عمل الأطفال، ويعتبر التغيير منسجماً مع تعديلات قانون الأحداث للعام 2014 التي اعتبرت كلا من الأطفال العاملين والأطفال المتسولين والعابثين بالنفايات والباعة المتجولين أطفالاً بحاجة للحماية والرعاية.

من المحتمل أن تظل مسائل عدم المساواة في الأردن مرتفعة، إلا أنه من الصعب تقييمها بسبب نقص البيانات الحديثة التي تم جمعها، فمن الضروري جمع البيانات المحدثة من قبل دائرة الإحصاءات العامة من أجل تنفيذ السياسات التي تستهدف أوجه انعدام المساواة في الأردن، وذلك لحساب التغيرات في مستويات الأجور ودخل الأسرة وتأثير جائحة كوفيد-19، وكذلك مستويات التضخم.

تشير المؤشرات إلى زيادة كبيرة في معدلات الفقر ومسائل عدم المساواة في الأردن. ومع ذلك، لم يتم تحديث البيانات المتعلقة بعدم المساواة. ويقاس أحدث تقدير لـ "Gini" من قبل البنك الدولي مؤشر الأردن عند 33.7، وهو ما يشير إلى ارتفاع معتدل في مسائل عدم المساواة مقارنة بالسنوات السابقة لعامي 2007 و2008.⁴³ والمؤشر السابق قريب من متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ومع ذلك فإن المؤشرات والتقديرات الأخرى مثل تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ومنتدى البحوث الاقتصادية تظهر مستويات أعلى من مسائل عدم المساواة، حيث كانت حصة الدخل القومي قبل الضرائب لأعلى عشرة بالمئة أكثر من 40% في عام 2016.⁴⁴ وتبلغ قيمة مؤشر التنمية البشرية للأردن (HDI) لعام 2019 (0.729) وهو ما يضع الأردن في مرتبة التنمية البشرية المرتفعة، حيث يحتل الأردن المرتبة 102 من أصل 189 دولة، كما ارتفعت قيمة دليل التنمية البشرية في الأردن بين عامي 1990 و2019 من (0.625) إلى (0.729)، بزيادة قدرها 16.6%.

ومع ذلك، عندما يتم خصم القيمة من ناحية عدم المساواة، فإن مؤشر التنمية البشرية ينخفض إلى (0.622)، وبلغ معامل عدم المساواة البشري في الأردن 14.7%. ويعد مؤشر التنمية البشرية للأردن لعام 2019 البالغ 0.729 أقل من المتوسط بالنسبة للبلدان في مجموعة التنمية البشرية المرتفعة، كما ويعد أعلى من المتوسط للدول العربية.⁴⁵ وتمثل أوجه عدم المساواة في الأردن مشكلة آخذة في الازدياد، وبخاصة بالنظر إلى مستويات الأجور المنخفضة لغالبية العمال في الأردن (أنظر أعلاه)، التي لم ترفع رغم ارتفاع الأسعار في الأردن.⁴⁶

ومن الأسباب الرئيسية التي أدت إلى زيادة التفاوت الاجتماعي في الأردن، تطبيق سياسات ضريبية غير عادلة، حيث إن ضريبة الدخل التصاعدية تطبق على الطبقة الوسطى، وأكثر من ثلثي الإيرادات الضريبية تأتي من الضرائب غير المباشرة كما أشير إلى ذلك أعلاه.

تأسست لجنة ملكية في عام 2021 مهمتها تحديث النظام السياسي الأردني. كان عمل اللجنة مهماً وجلياً بالتقدير، ومع ذلك، فإن القيود المتزايدة على الفضاء المدني، أكان ذلك على عمل منظمات المجتمع المدني أو الناشطين السياسيين الأفراد، أو الصحفيين تشكل صورة مختلفة تماماً عن الاتجاه الذي تتجه إليه الحياة السياسية والمؤسسات في الأردن. عندما جرى الإعلان عن جائحة كوفيد-19 في الأردن، تبع ذلك تعليق الإجراءات التشريعية العادية وتسيير أمور المجتمع والدولة وفق قانون الدفاع. وقد رفعت أخيراً جميع القيود المتعلقة بالتباعد المكاني والجسدي وتحديد أعداد الحاضرين في جميع الأمكنة والمؤسسات ومتطلبات الفحص الطبي.

ومع ذلك، ما يزال قانون الدفاع سارياً، ما يعني أنه ما يزال بإمكان الحكومة اتخاذ قرارات ملزمة قانوناً دون استشارة البرلمان أو اتباع أي شكل من أشكال الإجراءات المعتادة. بالإضافة إلى ذلك، شكل قانون الدفاع - الذي يحد من التجمعات وبالتالي الاحتجاجات والمظاهرات - سابقة خلال العامين الماضيين. إذ استخدم لمنع الاحتجاجات، وحتى نية الاحتجاج ضد النشاط.

ومن المؤشرات الأخرى على تراجع الحكم الرشيد حقيقة أن مؤسسة بيت الحرية Freedom House يصف الأردن الآن على أنه "غير حر"، مقابل "حر جزئياً" في السنوات السابقة⁴⁷، وكذلك الحال مؤشر الديمقراطية لمجلة إيكونوميست⁴⁸ وشبكة CIVICUS⁴⁹ وجميعها أكدت تراجع مساحة الحرية في الفضاء العام، وتشديد الضوابط على الأفراد وبعض فئات المجتمع.

في تقرير المراجعة الوطنية الطوعية لعام 2017، أشار الأردن إلى إدماج المجتمع المدني والمبادرة بإصلاحات تهدف إلى حوكمة أكثر شمولية وسيادة القانون. وسلط التقرير الضوء على دور اللجنة الملكية للإصلاح القضائي وسيادة القانون المتمثل في مراجعة المؤسسات والتشريعات والعقوبات التي تؤثر على سيادة القانون واستقلال وفعالية القضاء.

أصدرت اللجنة عدة تعديلات تشريعية من شأنها تعزيز العدالة الجنائية والشفافية في الأردن، نتج عنها خطة عمل والعديد من التعديلات التشريعية. وكان الهدف الرئيس من ذلك هو تعزيز استقلالية القضاء وكذلك الحق في محاكمة عادلة والوصول إلى العدالة. ومع أنه تم الشعور ببعض التحسينات، والتعامل مع القضايا بشكل أكثر كفاءة وأسرع بكثير، إلا أننا نلاحظ تعسف الإجراءات في بعض الحالات: أولاً، قد تعني الإجراءات القانونية المعجلة أنه لا يتم الاستماع إلى جميع الأدلة والنظر فيها على النحو الواجب.

يعد الحل القسري لنقابة المعلمين وطول إجراءات الاستئناف مثلاً جلياً على كيفية تأثير حرية تكوين الجمعيات في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، فقد تمكن الأردن من الحفاظ على ترتيبه في المؤشر العالمي لسيادة القانون في المرتبة 59 بين 139 دولة.

منذ عام 2009، قامت هيئة النزاهة ومكافحة الفساد بتنفيذ سلسلة من الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد، حيث تعتبر المحسوبة والفساد عقبات أمام الحوكمة الرشيدة. اكتسب عمل اللجنة سرعة خلال السنوات الخمس الماضية وأسفر عن تطبيق تعديلات تشريعية على قانون المشتريات العامة وقانون هيئة النزاهة ومكافحة الفساد وقانون الكسب غير المشروع. ومع ذلك، ما يزال تطبيق القوانين ضعيفاً، ومن الممكن تحسينه.

حتى الآن لم يستخدم الأردن إمكاناته للحوكمة الشاملة الموجودة في مؤسساته الديمقراطية مثل البرلمان وخارج الإطار المؤسسي في المجتمع المدني. إن زيادة مشاركة هذه الجهات الفاعلة في

الحياة العامة أمر مهم لزيادة ثقة المواطنين في مؤسساتهم، التي بدورها من الممكن أن تترجم إلى بيئة استثمارية جذابة.

ما زال النظام القضائي يعاني من مجموعة من التحديات لعل أهمها النقص في الكوادر الإدارية المؤهلة والمدرية المساندة لأعمال القضاة وأعضاء النيابة العامة، إضافة إلى أن البنية التحتية والمتطلبات الأساسية الواجب توافرها في المحاكم غير متحققة في عدد من مباني المحاكم، و محدودية عدد القضاة المتخصصين في المسائل القانونية والجرائم المستحدثة، وضعف الأجهزة المساندة للنيابة العامة والضابطة العدلية، هذا إلى جانب عدم مواكبة التشريعات الإجرائية لأفضل الممارسات الدولية والتي تعكس التطور الواقع في إجراءات التقاضي، وكذلك تبنى أفضلها لضمان البت في النزاعات في مدد زمنية معقولة وبأجود الإجراءات.

وبخصوص العمل نحو الحد من غسل الأموال، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة ومحاربة جميع أنواع الجريمة المنظمة، تم توسيع نطاق قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ليشمل الجمعيات والمنظمات غير الربحية في عام 2017⁵⁰. بيد أنه لم يحدث إصلاح ملحوظ عام 2019 فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال ولا بنطاقه أو آلية عمله. وتم اعتماد تعديلات قانون هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، إذ تمكن التعديلات الهيئة من متابعة النمو غير الطبيعي للثروة والتحقق منها. وتنص التعديلات صراحة بأن العقوبات المرتبطة بالفساد إضافة إلى استرداد الأموال المتحصلة من الفساد لن تخضع لقوانين التقادم⁵¹.

خضعت وحدة مكافحة غسل الأموال لتقييم بحث خلالها عن مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الأردن. وقد أجري التخطيط لهذا التقييم عام 2017 ونفذ خلال شهري حزيران/يونيو وتموز/ يوليو من عام 2018⁵². غير أن التقييم لم ينشر بعد، وينطبق ذلك أيضاً على التقريرين السنويين لعامي 2019 و2020 غير المتاحين لغاية هذه اللحظة.

وبالنسبة للإجراءات المتخذة للحد من الفساد والرشاوى، فحسب مؤشر مدركات الفساد لعام 2021 قلت نسبة الرشاوي وذلك بسبب زيادة نسبة الإجراءات الحكومية التي تم اتمتها. ووضعت الإستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد 2017-2025 خطاً لتنفيذ مشروع الرصد. إذ سيتيح هذا المشروع منصة إلكترونية لمشاركة المعلومات ما بين المؤسسات والدوائر الحكومية للكشف عن حالات الفساد وتتبعها⁵³. ومن خلال مقياس الفساد العالمي (GCB) عام 2019 أفاد 4% من المستجيبين عن تقديم أموال غير رسمية أو هدايا للحصول على الخدمات الحكومية، بينما أفاد 55% من المستجيبين بزيادة نسبة الفساد⁵⁴.

بالنسبة لإنشاء مؤسسات فعالة ذات مساءلة وتتمتع بالشفافية، تم إنشاء مشروعاً للرصد من أجل تجميع المعلومات وخاصة المعلومات عن الأصول التابعة لمن اتهم في قضايا فساد، وأزواجهم، وأبنائهم القاصرين -من خلال المؤسسات الحكومية ذات العلاقة والتي من الممكن الاستعانة بها للكشف عن قضايا الفساد⁵⁵. ومنذ عام 2018، والمعلومات عن المشتريات العامة متاحة أمام الجمهور من خلال قاعدة البيانات الإلكترونية المركزية لدائرة اللوازم العامة على الرابط التالي: (joneps.gov.jo). ومن جانب آخر، فإن كفاءة وصول الجمهور للمعلومات وحماية الحريات شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، ورغم أن الأردن كان سابقاً في إقرار قانون حق الحصول على المعلومات عام 2007، فإنه مع مرور 15 عاماً تُظهر المتابعة أنه لا يوجد إنفاذ وتطبيق له، وبالتالي فإن وصول الناس للمعلومات صعب، ولا يحكمه سياق مؤسسي. الإشكالية منذ اليوم الأول لإقرار قانون حق الحصول على المعلومات واضحة، فالقانون أضفى شرعية على سرية المعلومات، ولم يُعطِ صفة السمو للقانون الخاص (قانون حق الحصول على المعلومات) على القوانين المتعددة التي تحمي سرية المعلومات، وتحول دون الإفصاح عنها على غرار قانون وثائق وأسرار الدولة المعمول به منذ عام 1971.

إذن المشكلة في التشريع الذي وسع الاستثناءات التي تمنع المؤسسات من إعطاء المعلومات للجمهور، وربطها بنصوص فضفاضة، لا تتواءم مع المعايير الدولية، وخاصة المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. التفاصيل عديدة على نقاط الضعف في قانون حق الحصول على المعلومات، منها أن مجلس المعلومات ليس مستقلاً، واشترط القانون على طالبي المعلومات أن يكون صاحب مصلحة مشروعة، وهي ذريعة لرفض طلبات المعلومات. السياق القانوني ليس المشكلة الوحيدة، فقط أظهرت الدراسات الميدانية أن المؤسسات العامة بعضها لا يعلم عن القانون، والبعض الآخر لم يضع سياقاً مؤسسياً لإنفاذ هذا الحق، سعت الحكومة من خلال مبادرة الحكومات الشفافة (OGP) إلى مراجعة القانون وتعديله، وقدمت لجنة مستقلة مشروعاً جديداً للقانون يعد خطوة للأمام، ولكن الحكومة مع ديوان التشريع في رئاسة الوزراء أدخلت تعديلات أفقدته قوته، وإلزاميته لتحسين حالة الوصول للمعلومات، ومع ذلك أحيل إلى البرلمان، وما زال رغم مرور أكثر من عامين في أدراجه.

لتحسين إنفاذ حق الحصول على المعلومات، وفي سياق الخطة التنفيذية الرابعة لمبادرة الحكومات الشفافة (OGP) التي أعدها وزارة التخطيط عمل فريق خبراء مستقل على إعداد ثلاثة بروتوكولات؛ الأول لإنفاذ حق الحصول على المعلومات، بما يضمن آليات عمل مؤسسية، والثاني لتصنيف المعلومات وفق القانون، وأفضل الممارسات، والثالث لإدارة وأرشفة المعلومات، ورغم أن هذه البروتوكولات أقرها مجلس الوزراء منذ عام 2020، فإن المعلومات تشير إلى أن المؤسسات العامة لم تطبقها، ولا تتوفر آليات لمراقبة تنفيذها.

تتعرض حرية التعبير والإعلام لضغوط وقيود، ومركز حماية وحرية الصحفيين في تقريره عن حالة حرية الإعلام في الأردن لعام 2020 و2021، أظهر مؤشره أن الحريات "مقيدة". تُستخدم حزمة مواد قانونية لملاحقة النشطاء، والمدافعين بسبب مواقفهم، ولا تتواءم هذه القوانين مع الحقوق الدستورية، ولا مع المعاهدات والاتفاقيات التي صادق عليها الأردن.

كذلك هنالك أكثر من قانون يُستخدم لملاحقة الجمهور والصحفيين على حرية التعبير، منها قانون العقوبات، ومنع الإرهاب، ولكن الأكثر شيوعاً قانون الجرائم الإلكترونية، وخاصة المادة (11) التي تُجيز التوقيف والحبس بسبب ما يُعتبر جرائم قدح وذم. أظهر مؤشر حرية الإعلام في الأردن 2021⁵⁶، الذي يصدر عن مركز حماية وحرية الصحفيين أن:

- حق الحصول على المعلومات في الأردن لعام 2021، "مقيد" حيث حاز على (9.8) نقطة، من أصل (40) نقطة.
 - ما يقارب نصف العينة المستجبة لمؤشر 2021، والبالغ نسبتهم 49.3% يعتقدون أن المصطلحات الفضفاضة مثل (خطاب الكراهية، الأمن الوطني، الوحدة الوطنية) تستخدم للتضييق على حرية التعبير والإعلام بشكل كبير.
 - 82% تعتقد أن الحكومة لا تقوم بتشكيل لجان تحقيق مستقلة للنظر في ادعاءات الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيين/ات إلا نادراً.
- وأكثر الانتهاكات شيوعاً في الأردن خلال السنتين الأخيرتين، والتي تكررت، كانت حجب المعلومات، وقرارات حظر النشر في قضايا شكلت رأياً عاماً، بالإضافة إلى الرقابة المسبقة التي تمارسها إدارات التحرير في المؤسسات الإعلامية.

ما يزال الأردن يواجه بعض التحديات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، وذلك لأسباب متعددة تتبع من عوامل هيكلية داخلية تمنع تقدمه فيما يتعلق بالعديد منها، مثل الاختلالات الاقتصادية البنوية وغياب العدالة في الكثير من هذه السياسات وضعف التنسيق في تنفيذ السياسات الحكومية. كما ساهمت التحديات العالمية مثل الحرب الروسية الأوكرانية ووباء Covid-19 في بقاء التقدم لتحقيق هذه الأهداف، ولكنها ليست السبب الوحيد.

ومن أجل دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ينبغي على الأردن ما يلي:

- تعزيز البنية المؤسسية وتقوية المؤسسات الديمقراطية مثل البرلمان، مما سيؤدي إلى إيجاد بيئة أكثر مواتمة للمضي قدماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- إشراك المجتمع المدني الأردني وأصحاب المصلحة المحليين في صنع السياسات، حيث يمكنهم المساعدة في تطوير وتنفيذ تلك السياسات التي تتناول جميع شرائح المجتمع بالاعتبار، كما ويمكن للمجتمع المدني أن يقدم الخبرة من عمله على أرض الواقع.
- الاستمرار في مراجعة وتعديل التشريعات لضمان موائمتها التامة مع المعايير الدولية. وبما يؤكد تطبيق مبدأ سيادة القانون ويعزز ضمانات المحاكمات العادلة.
- إعادة النظر بقانون منع الجرائم وتعديله بما يتفق مع الممارسات الفضلى لحماية الحقوق والحريات العامة. وضرورة الأخذ بعين الاعتبار التوصيات الصادرة عن هيئات المعاهدات الدولية والمراجعة الدورية الشاملة فيما يتعلق بتعزيز منظومة ومبدأ سيادة القانون. وضرورة رفد المؤسسة لقضائية بالموارد المالية والبشرية اللازمة لتمكينها من القيام بدورها بشكل أكثر فاعلية.
- إعادة النظر بالتشريعات ذات العلاقة والتي تتيح التوسع في التوقيف لا سيما في القضايا المرتبطة بقانون الجرائم الالكترونية. وضمان الاستقلالية المالية والإدارية لجميع المؤسسات الحكومية الرئيسية التي تخدم أنشطة القضاء، وزيادة تمكين المجتمع المدني كشريك أساسي في تعزيز نهج سيادة القانون. وإعادة النظر بنظام المساعدة القانونية بما يتيح لمؤسسات المجتمع المدني مساحة لتقديم الخدمات القانونية من غير القادرين على توكيل المحامين.
- اعتماد مبدأ عام موحد لتقديم إقرارات عن المعلومات من قبل جميع المؤسسات الحكومية. واعتماد آلية فعالة في وحدة إقرار الأصول تهدف لزيادة الرقابة على تقديم المسؤولين الحكوميين لإقراراتهم المطلوبة، وضمان نشر المعلومات الخاصة بالمسؤولين الممثلين للقانون على موقع إلكتروني. وتوسيع نطاق متطلب إلزام المؤسسات الحكومية والشركات الخاصة بإتاحة نشر البيانات الرئيسية للاطلاع العام، والحرص على تنفيذه مع التركيز على إمكانية الوصول إلى المعلومات.
- احترام جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التعبير وحرية التنظيم والتجمع السلمي، حيث سيحسن ذلك صنع السياسة العامة ويضمن شمولية صنع القرار.
- توسيع نظام الحماية الاجتماعية ليشمل جميع العمال والفئات الضعيفة من خلال السماح بمساهمة جميع العمال أكانوا يعملون لحسابهم الخاص أو يعملون بشكل غير منظم.
- تقديم حوافز للعمال غير المنظمين وأصحاب العمل لإضفاء الطابع الرسمي على وظائفهم، من أجل دمجهم في نظام الحماية الاجتماعية وأيضا في التشريعات المتعلقة بظروف العمل اللائق، مثل الأجر العادل، والصحة والسلامة المهنية، وغيرها من معايير العمل اللائق.
- تحسين قوانين العمل وظروف العمل اللائق والالتزام بإنفاذها من أجل تعزيز القوة الكلية لسوق العمل، وجعل الاستثمار الأجنبي في الأردن أكثر جاذبية.

- إعادة النظر في السياسات التي تؤدي إلى تفاقم معدلات الفقر والجوع في الأردن، مثل التخفيضات في دعم السلع، وانخفاض الحد الأدنى للأجور، واستبعاد الشباب من الحماية الاجتماعية.
- جمع البيانات حول مستويات أوجه عدم المساواة، ومستويات الأجور، ودخل الأسرة، والتضخم، وتكاليف المعيشة من أجل تقييم الوضع الحالي في الأردن. بناءً على هذا البحث، يجب تبني وتنفيذ سياسات تعالج عدم المساواة التي تفسر تأثير الاختلالات الاقتصادية الحالية، مثل التضخم والركود الاقتصادي، حيث أن السياسات القائمة على مسح الأسرة لعام 2010 ليست كافية لتبني تلك السياسات المناسبة.
- تعزيز دور المرأة في الأردن في المجالين الاقتصادي والسياسي، من خلال تطبيق التشريعات والسياسات القائمة على تمكين المرأة، وإلغاء أو تعديل القوانين التمييزية، وإدراج عدم التمييز على أساس الجنس في الدستور الأردني.
- تمكين المجتمع المدني من المشاركة في تعزيز مسارات التنمية من خلال إزالة القيود المفروضة على عمله، وإلغاء مبدأ الرقابة القبلية على عمله.
- اعتماد موازنة تراعي الفوارق بين الجنسين وتحسين خدمات رعاية الأطفال، والرعاية اللائقة للمسنين والمعاقين وغيرهم من الأشخاص الذين يحتاجون إلى رعاية من أجل تقليل عبء الرعاية على النساء، وبالتالي تمكين مشاركتهن الاقتصادية المتزايدة، لصالح مجمل الاقتصاد الأردني.

- البيان الصحفي لصندوق النقد الدولي (1 يوليو 2021)، "يختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي المراجعة الثانية بموجب ترتيبات الأردن الموسعة وطلب زيادة إمكانية الوصول لمعالجة أثر جائحة فيروس كورونا المستجد، متاح على الرابط: <https://www.imf.org/en/news/articles/2021/06/30/pr21203-jordan-imf-executive-board-concludes-2nd-review-under-extended-arrangement>, last accessed 26 نوفمبر 2021
- 2 تقرير الاستعراض الطوعي الوطني للأردن حول أجندة التنمية المستدامة 2030. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، (2017)، ص. 15. <https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/16289Jordan.pdf>
- 3 دائرة الإحصاءات العامة، الساعة السكانية، 25 أبريل 2022، <http://dosweb.dos.gov.jo/ar/>
- 4 المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، التقرير السنوي، 2020
- 5 على العنوان التالي: تكلفة المعيشة في عمان. يونيو 2022. الأسعار في numbeo.com تكلفة المعيشة في عمان. حسب موقع numbeo.com (عمان)
- 6 البنك الدولي (2021)، "التحديث الاقتصادي للأردن"، متاح على: <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/9affb87e291b0fee6409b48cb4d65f02-0280012021/original/7-MPO-SM21-Jordan-Jor-KCM3.pdf>
- 7 حسب تصريح وزير التخطيط والتعاون الدولي، ناصر الشريدة،: <https://www.almamlakatv.com/news/71822-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AE%D8%B7%D9%8A%D8%B7-%D9%8A%D9%82%D8%AF%D8%B1-%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86-%D8%A24-8>
- 8 رؤية واستراتيجية وطنية، الأردن 2025: <https://andp.unescwa.org/ar/plans/1153>
- 9 مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، (2022)، "نتائج استطلاع رأي حول اتجاهات الأردنيين نحو الاقتصاد الأردني"، <https://phenixcenter.net/%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%A7%D8%B9-%D8%B1%D8%A3%D9%8A-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86%D9%8A/>
- 10 [https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=22363&lang=ar&name=economic_news#:~:text=%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%86%2014%20%D8%AD%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%20\(%D8%A8%D8%AA%D8%B1%D8%A7\)%2D,%D9%86%D9%87%D8%A7%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%8A%203.8%20%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A6%D8%A9](https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=22363&lang=ar&name=economic_news#:~:text=%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%86%2014%20%D8%AD%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%20(%D8%A8%D8%AA%D8%B1%D8%A7)%2D,%D9%86%D9%87%D8%A7%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%8A%203.8%20%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A6%D8%A9)
- 11 البنك الدولي (2022)، "التحديث الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2022"، متاح على: <https://www.worldbank.org/en/country/jordan/publication/economic-update2022> - أبريل
- 12 منظمة الأغذية والزراعة (2021)، "حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2021"، متاح على: <https://www.fao.org/documents/card/en/c/cb4474en>
- 13 تحديث الأمن الغذائي الأردني - آثار فيروس AL البنك الدولي، منظمة الأغذية والزراعة، برنامج الأغذية العالمي، إلخ. <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/wfp-0000122056.pdf> كوروننا (يوليو-أغسطس 2020)، متاح على: مرجع سابق.
- 14 يقيس مؤشر التنمية حسب نوع الجنس أوجه عدم المساواة بين الجنسين في الإنجاز في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية: الصحة (تقاس من خلال متوسط العمر المتوقع للإناث والذكور عند الولادة)، والتعليم (الذي يتم قياسه بالسنوات المتوقعة من تعليم الإناث والذكور ومتوسط سنوات البالغين 25 سنة فما فوق) والقيادة على الموارد الاقتصادية (تقاس من قبل الإناث والذكور، نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي).
- 15 (أوجه عدم المساواة بين الجنسين في ثلاثة أبعاد: الصحة الإنجابية، GII يعكس مؤشر عدم المساواة بين الجنسين (التمكين، والنشاط الاقتصادي. وتقاس الصحة الإنجابية من خلال معدل وفيات الأمهات والولادة بين المراهقين، ويقاس التمكين من خلال حصة المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء والتحصيل في التعليم الثانوي والعالي لكل جنس، ويقاس النشاط الاقتصادي من خلال معدل مشاركة النساء والرجال في سوق العمل. يمكن تفسير مؤشر الابتكار العالمي على أنه الخسارة في التنمية البشرية بسبب عدم المساواة بين إنجازات الإناث والذكور في الأبعاد الثلاثة للمبادرة.
- 16 https://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2021.pdf
- 17 https://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2020.pdf
- 18 <https://www.jordannews.jo/Section-109/News/Improved-gender-gap-ranking-does-not-reflect-reality-1293> and https://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2021.pdf
- 19 <https://www.jordannews.jo/Section-109/News/Improved-gender-gap-ranking-does-not-reflect-reality-1293>
- 20

- 21 تقرير الاستعراض الطوعي الوطني للأردن حول أجندة التنمية المستدامة 2030. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، (2017)، <https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/16289Jordan.pdf>
- 22 دائرة الإحصاءات العامة (2021)، التقرير الفصلي الثالث للبطالة في الأردن، http://dos.gov.jo/dos_home_a/main/archive/unemp/2021/emp_q32021.pdf
- 23 دائرة الإحصاءات العامة في الأردن (2022)، تقرير البطالة الربع الرابع 2021، متوفر على الرابط: http://dos.gov.jo/dos_home_e/main/archive/unemp/2021/q4_2021.pdf
- 24 جلسة حوارية بعنوان "الأعمال التجارية للمرأة من المنزل خلال جائحة كورونا"، مركز الفينيق للدراسات، (2022) <https://www.facebook.com/PhenixCenter/videos/3138488233090383>
- 25 البنك الدولي، المرأة في عالم العمل المتغير: ما هو مطلوب ليس فقط وظائف أكثر للنساء، ولكن وظائف ذات جودة أفضل [TTPS://bit.ly/3MDNEK5](https://bit.ly/3MDNEK5)
- 26 <https://www.worldbank.org/en/country/lebanon/publication/state-of-the-mashreq-women>
- 27 إدارة الإحصاءات العامة. بيانات إحصائية عن الأجور والمسمى الوظيفي والجنس، 2018
- 28 https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_778056.pdf
- 29 <https://www.hrw.org/news/2017/01/23/human-rights-watch-submission-cedaw-committee-jordans-periodic-report-66th-session>
- 30 <https://www.dw.com/en/jordan-repeals-marry-the-rapist-law/a-39924374>
- 31 <https://www.unicef.org/jordan/media/1796/file/Jordan-Reports.pdf> and <https://jordantimes.com/news/local/child-marriage-rise-again-%E2%80%94-survey>
- 32 <https://www.hpc.org.jo/sites/default/files/Small%20Report%20En%202020%20Final.pdf>
- 33 الأمم المتحدة (2022) "دمج الرسائل الرئيسية للمراجعات الوطنية التطوعية لعام 2022"، متاح على: https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/29836compilation_of_main_messages_2022_vnrs.pdf
34. باستثناء عام 2020، حيث كان النمو سالبا -1.6%.
- 35 دائرة الإحصاءات العامة، معدلات النمو بالأسعار الثابتة، عدة بيانات صحفية، آخرها: دائرة الإحصاءات العامة (2022) 2.7% معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الربع الثالث من عام 2021 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020م، متاح على الرابط: http://dos.gov.jo/dos_home_e/main/archive/gDP/2021/Q3_2021.pdf
- 36 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، (2021-2023) http://www.mop.gov.jo/AR/Pages/GPP_Program20212023_
- 37 دائرة الإحصاءات العامة (2022)، زيادة الصادرات الوطنية بنسبة 29.3% وزيادة الواردات بنسبة 22.5% خلال يناير 2022 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2021م، متوفرة على الرابط: http://dos.gov.jo/dos_home_e/main/archive/ext/2022/ext_jan.pdf
- 38 إدارة الميزانية العامة (2022)، قانون الميزانية العامة 2022، متاح على: <http://gbd.gov.jo/en/releases/law-min>
- 39 مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، (2022)، "الأولويات الاستراتيجية لتمكين الشباب وتوظيفهم في الأردن"، انظر: <https://en.phenixcenter.net/phenix-center-discuss-strategic-priorities-for-youth-empowerment-and-employment-in-jordan/>
- 40 مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، (2022)، "نتائج استطلاع رأي حول اتجاهات الأردنيين نحو الاقتصاد الأردني"، <https://phenixcenter.net/%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%A7%D8%B9-%D8%B1%D8%A3%D9%8A-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86%D9%8A/>
41. مركز تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الانسان، الحالات الواردة خلال أعوام 2009-2020.
42. مركز تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الانسان، الوصول الى العدالة للعمال المهاجرين واللاجئين، 2018.
- 43 <https://data.worldbank.org/indicator/SI.POV.GINI?locations=JO>
- 44 <https://www.unescwa.org/publications/rethinking-inequality-arab-countries>
- 45 <http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2020.pdf>

⁴⁶<https://www.jordannews.jo/Section-109/News/Minimum-wage-will-not-be-raised-till-2023-Ministry-of-Labor-12568>

⁴⁷ <https://freedomhouse.org/country/jordan/freedom-world/2022>

⁴⁸ <https://www.eiu.com/n/campaigns/democracy-index-2021/>

⁴⁹ <https://monitor.civicus.org/country/jordan>

⁵⁰ مجلس أوروبا صفحة ملخص مكافحة الفساد: الأردن <https://www.coe.int/en/web/corruption/anti-corruption-digest/jordan>

⁵¹ قانون معدل عام 2018 لقانون هيئة النزاهة ومكافحة الفساد رقم 13 لسنة 2016.

⁵² تقرير وحدة مكافحة غسل الأموال لعام 2017

⁵³ هيئة النزاهة ومكافحة الفساد. الإنجازات المتفرقة للاستراتيجية الوطنية للأعوام 2017-2025

⁵⁴

https://www.transparency.org/whatwedo/publication/global_corruption_barometer_middle_east_and_north_africa_2019

⁵⁵ المرجع السابق

⁵⁶ <https://bit.ly/3yn5ACK>. تقرير إعلام مكبل مؤشر حرية الإعلام في الأردن لعام 2021، صادر عن مركز حماية وحرية الصحفيين،